الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

اقتصاد الهويّة

تمكين المستثمر المحليّ من دعم الاقتصاد الوطني دون تبعيّة للاستثمار الأجنبيّ

د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة

رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

360 KNO SMART SCHOOLING ADVANCE THROUGH TECHNOLOGY

unicef

UNESCO United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

GenEx Generational Education Exchange

تمكين TAMKEEN

UNIVERSITY OF VICTORIA LONDON - UK

AMIEF

كثرت في الآونة الأخيرة الأحاديث عن الاستثمارات الأجنبيّة في الدّول العربيّة، ممّا استدعى وجود تسابق بينها لتشجيع التّوجّه نحو جذب الاستثمارات والتّرويج لها، ووضع التّشريعات والقوانين المنظّمة لها، من خلال تبسيط الإجراءات وإعطاء مزايا ومنافع إضافيّة بما فيها من إعفاءات ضريبيّة وتسهيلات إداريّة، وي ْكأنّ هذا الاستثمار الأجنبيّ هو ما سيقوّي استثمارات الدّول العربيّة، وهو الحلّ السّحريّ لما كان ينقصهم، فكان هنالك دول أدركت أهميّة وضع إستراتيجيّة ورؤية واضحة على المدى البعيد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، والعمل على تنويع مصادر الدّخل، وعدم الاعتماد على مصادر محدودة وحسب، فاستطاعت أن ْتنجح وتقطع شوطاً كبيراً وتتقدّم على كثير من الدّول الأخرى.

لذا ليس من الغريب إذاً أن ْتكون غالبية الدّول العربيّة تسعى لتطبيق إستراتيجيّات جذب وتشجيع للاستثمارات الأجنبيّة، لتحقيق طموحات ورغبات للوصول لمستقبل اقتصاديّ قويّ ينأى بها عن المرور بالأيام ذاتها وعيشها بالوتيرة ذاتها للأبد، وقد اقترنت هذه الحاجة بالإجابة عن معضلة عميقة فحواها:

كيف يمكن تحقيق اقتصاد مستدام عبر جذب الاستثمارات الأجنبيّة دون فقدان الهويّة والسّيادة الاقتصاديّة؟

وتتطلّب هذه المعضلة إجابة شافيّة تحمل في طيّاتها جدليّة تتجاوز حدود الأرقام والإحصاءات والخطط التّنموية الورقيّة، لتطرح في خضّم البحث عن إجابتها، جوهراً وجودياً يعكس طبيعة التّنمية الحقيقيّة المنشودة، التّنمية التي ترتبط بالمستثمر المحليّ وتشجيعه ودعمه واحتوائه، ومن ثمّ جذب الاستثمارات الأجنبيّة مع وجود قوانين تحدّ من هيمنتها.

فالاستثمار بهذا الشّكل يتجاوز كونه مجرّد عمليّة اقتصاديّة، وحركة نموّ للأموال بشكلها الماديّ، ليصبح رمزاً من رموز الرّؤى الحضاريّة المعاصرة، وجوهر رهان على مستقبل طموح عالميّ البصيرة، وأيقونة مقدّسة تعكس قدرة الإنسان على تجاوز حدود موارده مهما كانت محدودة، وتعكس انطلاقاته بذاته وقدراته ومهاراته الإداريّة وتفكيره الابتكاريّ نحو المستقبل اللامحدود الموارد، وإيمان البلاد بأهلها وأحقيّتهم برعاية استثماراتهم المحليّة قبل الاستثمارات الأجنبيّة.

وفي السّياق العربيّ، تنعكس هذه الرّؤى لتطرح ذاتها ضمن جدليّة وجود استثمارات في الدّول العربيّة النّامية من شأنها أنْ تبني مستقبل شعبها بأكمله، من خلال تمكين المستثمرين المحليّين من المساهمة بمشاريع اقتصاديّة غير نفطيّة، ومنحهم المجال للمساهمة بإيجاد مصادر دخل إضافيّة متنوّعة، بعيداً من الاعتماد بشكل كليّ على منتج واحد وحسب كالنفط أو الغاز، ومن خلال سنّ الأنظمة والقوانين وتهيئة البنى التّحتيّة واللوجستية لدعم هكذا نوع من الاستثمارات المحليّة.

إذ إنّ غالبية دول الوطن العربيّ تمرّ بما يمكن أنْ يطلق عليه مسمّى "لحظة تاريخيّة فارقة"، نتيجة ما يحدث من تراجع في عصر النّفط تدريجياً، وتحوّل لموازين القوى العالميّة، ممّا يحتّم عليها أنْ تقوم بنقلة عضويّة فتتحوّل نحو آفاق جديدة وتستشرف مستقبلاً مشرقاً مع الحفاظ على جذورها وأصالتها، فاستوجب عليها أنْ تضع خططاً اقتصاديّة، شريطة ألاّ تنفصل عن كونها مشاريع نهضويّة حضاريّة، تكون غاياتها الواضحة جذب الاستثمارات الأجنبيّة بشكل مقنّن وواع ومسؤول، وضبطها لئلا تشكّل تحدّيات أمام المشاريع المحليّة من جهة، ولا تفرض هيمنتها وسطوتها من جهة أخرى، ممّا من شأنه أنْ يعمل على توضيح علاقة هذه الاستثمارات مع الدّولة بشفافيّة ووضوح، وعلاقة الدولة مع مستثمريها المحليّين بالقدر ذاته، إذ إنّ هنالك العديد من الدّول التي فقدت مستثمريها المحليّين، الذين يعتبرون أصولاً وموارد وطنية حيويّة، إلاّ أنّهم هاجروا منها لفتح مشاريعهم خارج بلادهم، نتيجة انعدام أو قلّة الحوافز التي تقدّم لهم، وعدم وجود جهات تدعم مشاريعهم، أو قوانين وتشريعات تيسّر عليهم الاستثمار بسلاسة دون تعقيدات، في مقابل ما وجدوه خارج بلادهم من أنظمة أجنبيّة سهّلت الكثير من الإجراءات لهم، وبذلت الكثير من الحوافز والمغريات لتحرص على استقطابهم.

وفي فهم هذه الدّول العربيّة لهذه النّقاط الحيويّة بيان لمدى وعيهم بجوهر نهوضهم وتطوّرهم، وسعي نحو خطوة أخرى تقود لفهم مضمون العلاقة فيما بين "الداخل" و"الخارج" في عملية التنميّة المنشودة، أي أنّ عليهم سؤال أنفسهم: هل المضمون الفعليّ للاستثمار سيكون أجنبيّ الصّبغة كضرورة حتميّة الحصول، أم أنّ هناك خيارات إستراتيجيّة ستسمح بوجود البديل لاستثمارات تنهض بهم دون الاعتماد في بناء اقتصادهم على الآخر؟ وإنْ كان هناك اعتماد فما هو حدود هذا الاعتماد الأجنبيّ الذي يفرض حضوره لبناء نهوض اقتصاديّ وطنيّ ذاتيّ الصبغة، وهل يمكن لهذه الدّول العربيّة بناء تنمية اقتصاديّة خاصّة بها باستفادة من الاستثمار الأجنبيّ دون الارتهان له؟

إنّ الإجابة عن هذه المعضلة تتطلّب منّا:

أوّلاً: أنْ نعترف بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور مهمّ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدّول من خلال انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، فقد أصبحت بعض البلدان المتقدّمة رائدة في استيراد الاستثمارات وتصديرها معاً في آن واحد، وبالتالي أصبح من الضروري أنْ تسعى الاقتصاديات الناشئة جاهدة الى الاستفادة القصوى من تلك الاستثمارات الضخمة لما لها من أثر كبير على التنمية الاقتصادية، إذ تعمل هذه الاستثمارات على سدّ فجوة التمويل ونقص في المدخرات المحلية لتمويل مشاريع البنية التحتية أو الصناعات الكبرى، وتساهم في نقل التكنولوجيا والخبرة في الممارسات الإداريّة الحديثة إلى هذه الدّول، وتقوم بفتح قنوات تصدير واسعة عبر شبكات الشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عمّا توفّره من فرص عمل من خلال المشاريع الكبرى التي توظّف آلاف العمّال، خاصّة في قطاعات مثل الطّاقة والسياحة والتكنولوجيا.

ثانياً: أنْ ندرك أنّه رغم هذه الإيجابيّات إلاّ أنّ الاستثمار الأجنبيّ لا يعدّ شرطاً إلزامياً لبناء اقتصاد قويّ، إنّما هو أداة مُعزِّزة من ضمن العديد من الأدوات، التي من الممكن أن تُسرّع النّمو وتعزّز الاستدامة إذا أُديرت بحكمة، ولكن إن أسيء استخدامها وتمّ الاعتماد عليها بشكل مفرط، فإنّ هناك مخاطر تضع الدّول النامية نفسها فيه، تتعلق بفقدان السيطرة على القطاعات الإستراتيجيّة لها، ممّا يعني على الجانب الأخرى وجود هيمنة خارجيّة على موارد الطّاقة أو البنية التحتية، فضلاً عن أنّ وجود التّقلّبات العالمية والأزمات الاقتصادية أو السياسية قد تُجبر الشركات الأجنبية على سحب استثماراتها فجأة، ناهيك عن تأثير الهيمنة الأجنبية على ثقافة المجتمعات الاجتماعيّة، إذ قد تعمل على حدوث تغييرات اجتماعية غير مرغوبة من مثل نمط الاستهلاك أو العمالة الوافدة.

ثالثاً: أنْ نعي فكرة وجود تلاعبات من قبل بعض المستثمرين الأجانب الذين يقومون بالحصول على تراخيص لمشاريع معيّنة، إلاّ أنّهم فعلياً لا يقومون بفتحها أو تحويل رؤوس الأموال إلى هذه البلاد، وإنّما ينخرطون في العمل في قطاعات التّدريب والمقاولات وغيرها من قطاعات ومجالات يعملون من خلالها على منافسة المستثمرين المحليّين، وبالتالي فقد خرجوا عن الأصل الذي نالوا من أجله رخصة، فهنا يستوجب منّا طرح تساؤل: ما الغاية الفعلية من وجود هؤلاء المستثمرين إنْ لم يقوموا بدورهم الفعليّ بجلب رؤوس الأموال لفتح مصانع وشركات خدميّة؟ ولم تحوّل دورهم من مستثمرين إلى منافسين للمستثمرين المحليّين؟

رابعاً: أنْ ندرك أنّ أهمّ مخاطر إساءة استخدام الاستثمارات الأجنبيّة تفعيل الاستثمار الصّوريّ أو الوهميّ أو الزّائف، وهو استثمار يُسجّل رسمياً على الورق كاستثمار أجنبيّ قانونيّ، إلاّ أنّه لا يُنفّذ على أرض الواقع، أو يُستخدم كغطاء لأنشطة غير مشروعة مثل غسل الأموال بمشاريع وهميّة، والتهرب الضريبي دون استثمار حقيقي، والتحايل على القيود القانونيّة، وهذا كلّه ينعكس على الدّولة من خلال تقويض الاقتصاد وخسارة الإيرادات الضّريبيّة، وتشويه سمعة الدّولة بتصنيفها كمركز للأنشطة غير المشروعة ممّا يمنع المستثمرين الحقيقيين من الاستثمار الفعليّ فيها لاحقاً، فضلاً عن خلق فقاعات اقتصاديّة نتيجة حدوث زيادة في تدفقات الأموال الوهميّة، ممّا قد يؤدي إلى انهيارات في قطاعات مثل العقارات، إذاً فهذا النّوع من الاستثمار يشكّل تهديداً لا إنقاذاً للدولة، ويعمل على زلزلة استقرارها المالي والاقتصادي، إذ إنّه لا يقوم بنقل رؤوس الأموال من الخارج للداخل، فضلاً عن أنّه تهديد فعليّ للشركات المحلية التنافسية، بكونه قد أصبح منافساً داخلياً لها، ومكافحة هكذا نوع هادم من الاستثمارات يتطلّب تعزيز الشفافية، وتشديد الرقابة، ووجود تعاون دوليّ لإغلاق الثغرات القانونية التي يستغلها المُتلاعبون.

خامساً: أنْ نقف وقفة متصفّحة لتجارب عدد من الدول التي وقعت في الجدليّة ذاتها، إلاّ أنّها استطاعت إثبات وجودها الاقتصاديّ في توظيف قطبيّ الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة بكفاءة، إذ إنّها قامت بتهيئة العوامل المساعدة لحدوث هذا الجذب من مثل وجود استقرار سياسي، وتهيئة بيئة أساسيّة مناسبة لحدوث الاستثمارات، تمتاز بشفافيّتها وتنظيمها، وتقديم حوافز ضريبية، ومراعاة حجم السوق التي تتلاءم وحجم الاستثمارات الحاصلة فيه، وسنّ قوانين استثماريّة مرنة التّطبيق، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بكونها أكبر اقتصاد في العالم، فهي تمتلك أضخم سوق استهلاكية، وجاءت الصين كثاني أكبر اقتصاد عالمي ولديها أضخم قاعدة صناعيّة، وظهرت سنغافورة بوصفها البيئة الأكثر سهولةً للأعمال في العالم، لما تقدّمه من ضرائب منخفضة للشركات وشفافية قانونيّة، واحتلّت الإمارات العربية المتحدة مكانة متميّزة في مجالات الاستثمارات الأجنبيّة، بما تملكه من سياسات مرنة كتقديم إعفاء ضريبي لمدة 50 عاماً في المناطق الحرة، وحضرت الهند، بامتلاكها سوقاً اقتصادياً ضخماً، ووتيرة نموّ اقتصاديّ سريع.

وفي السّياق ذاته تظهر سلطنة عمان التي أدركت أهميّة هذا الجانب، وبدأت بسعي جادّ بتذليل الصّعاب وسنّ القوانين المشجّعة لجذب الاستثمارات الأجنبيّة، وجسّدته من خلال ما حملته رؤية عمان2040 من توجيهات ورؤى، فسعت لإيجاد نموذج استثماريّ يوازن بين الحاجة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبيّة في قطاعات إستراتيجيّة محدّدة، والعمل على بناء قدرات محليّة مستدامة، مع الحفاظ أثناء ذلك على السيادة في القرارات الاقتصاديّة الإستراتيجيّة، والاهتمام بتوفير بنى تحتيّة متطورة، وتقديم حوافز ضريبية أكثر جاذبية، واقتصادات متنوعة جاذبة لرؤوس الأموال، وتسهيل إجراءات الترخيص، وتوفير بيئة مرنة في تشريعاتها وقوانينها الاستثماريّة، وتعزيز التّنويع الاقتصاديّ، إلاّ أنّه لاشكّ بأنّ هذه الإستراتيجيّة تحتاج لتطوير وتحديث من حين إلى آخر لتواكب التّطوّرات التّنافسيّة في قطاع الاستثمار، وتحتاج وقتاً لتؤتي أكلها وتثبت نجاحاتها، إذ إنّ أهمّ التّحدّيات التي تواجهها أثناء محاولتها لجذب رؤوس الأموال تتمثّل في التّكلفة التّشغيليّة العالية للإنتاجيّة، والتي يعتمد عليها المستثمر الأجنبيّ في دراسته التّنافسية، ممّا يفقدها التّنافسيّة العالميّة ويجعلها عنصراً طارداً للاستثمارات.

إذاً فكلّما انخفضت التكلفة الإنتاجيّة زادت جاذبيّة الدّولة للاستثمار الأجنبيّ، فدول من مثل فيتنام وبنغلاديش قامت بجذب استثمارات ضخمة في صناعة النّسيج نتيجة انخفاض تكلفة العمالة، وفي كثير من التّجارب لم تكن انخفاض التكلفة مهمّة إنْ كانت الجودة رديئة، فالصّين قد نجحت في الجمع بين تكاليف معقولة وجودة عالية، مما جعلها "مصنع العالم"، فضلاً عن وجود عوامل عديدة إلى جانب التّكلفة الإنتاجيّة منها التكلفة التنافسيّة، وجودة البنية التحتيّة، والاستقرار السياسيّ، وحجم السوق المحليّ، وقدرة المهارات البشريّة.

من هنا نجد أنّ فلسفة الاستثمار الحقيقيّة يجب أنْ ترتبط بإعادة التفكير في مفهوم "رأس المال"، فالثروة الحقيقية لأيّة أمّة ليست ثروة أرضها أو مواردها الطّبيعيّة، بل في ثروة إنسانها، ورأس مالها البشري، الذي إنْ نجحت الدّول في استثماره كان لها جوهر وأساس حدوث عمليّة اقتصاد وطنيّ مستدام، وفي هذا السّياق يطرح السّؤال ذاته من جديد: كيف يمكن أنْ تستثمر الدول العربيّة النّامية في مواطنيها لتجعلهم قادرين على جذب وإدارة الاستثمارات الخارجية بكفاءة؟

وفي سياق الإجابة عن هذا التّساؤل فهذه الدّول بحاجة لبذل المزيد من الجهد من أجل المستثمرين المحلّيين، إذ وجب على هذه الدّول دعم مستثمريها المحليّين، وتمكينهم من بناء مشاريعهم، وتسهيل عمليّات إصدار التّراخيص لهم، والمساهمة بشراكة حقيقيّة معهم لإتمام ما يقومون به في سبيل إنعاش الاقتصاد المحليّ، ومنحهم فرص عمل مستدامة مبنيّة على ثقة متبادلة بين الطرفين، من خلال الشركات الصّغيرة

والمتوسطّة، وتشجيعهم على الانخراط بثقة في قطاع ريادة الأعمال وتزويدهم بآليّات وطرق وإستراتيجيّات إدارة المشاريع وفتحها من خلال التدريب والدّعم ونشر ثقافة الاستثمار المحلي، وتعزيزها ومنحها الأولويّة أمام الاستثمارات الأجنبيّة، ودعمهم في مراحل تصدير منتجاتهم والتّرويج لها عبر منافذ ترويجيّة خاصّة بالدولة، فمن خلال هذه الإجراءات، ستعمل الدول على إيقاف نزيف هجرات رؤوس الأموال المحليّة إلى الخارج، وستقوم جاهدة بمنح فرص أكبر للاستثمارات الداخلية التي وجدت ولم يتمّ الاستفادة منها.

كما أنّ هنالك جانباً آخر للإجابة يقتضي ضرورة التّحوّل الجذريّ في فلسفة التعليم والتدريب لتخرج ذاتها من هدف تعليميّ لمعارف بحتة، وتصنع أهدافاً أخرى تتضمّن إملاك الأجيال مهارات المستقبل من تفكير نقديّ، وإبداعيّ وحلّ للمشكلات المعقدة، ونشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار، وتعميق وغرس مهارات التواصل العالمي مع الحفاظ على الهوية، وتأكيد القدرة على التكّيف مع المتغيّرات العالميّة المتسارعة.

خلاصة القول بأنّ الاستثمار الأجنبيّ ليس "حلاً سحرياً"، لكنّه أداة قويّة لتحقيق التنمية، تؤازر غيرها من الأدوات من مثل تعزيز المدّخرات المحلية، ووجود حوكمة رشيدة، والعمل على الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، ودعم الشركات المحلية عبر قروض ميسرة، وإعفاءات ضريبية، وحماية مؤقتة من المنافسة الأجنبية، والعمل على تنويع مصادر الدخل، وما وجود هكذا توجّهات وبدائل إلاّ لكون الهدف النهائي والغاية المثلى بناء اقتصاد عربيّ مُنتجٍ وقادر على المنافسة دون التّضحية بالسيّادة أو الهويّة المحليّة، ودون الاعتماد الكليّ على الاستثمار الأجنبيّ.

اقتصاد الهويّة

تمكين المستثمر المحليّ من دعم الاقتصاد الوطني دون تبعيّة للاستثمار الأجنبيّ

أهمية تحقيق التوازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات المحلية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تحافظ على الهوية الوطنية.